

تقرير المراجع المستقل إلى السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية المحترمين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة التصنيع الوطنية ("الشركة") وشركاتها التابعة (مجتمعين "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، التي تتضمن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام. كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

- المحاسبة عن الاستحواذ على الشركة السعودية لمونمرات الأكريليك ("سامكو")
- تقييم الانخفاض في قيمة الممتلكات والمصنع والمعدات والمشاريع قيد التنفيذ وموجودات حق الاستخدام والاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة محتسبة بطريقة حقوق الملكية
- المحاسبة عن إعادة هيكلة قروض من بنوك تجارية

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. بالتحديد، أخذنا بعين الاعتبار الاجتهادات التي اتخذها الإدارة على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع اقتراضات ومراجعة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات مراجعتنا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش.

شركة برايس ووترهاوس كوبرز محاسبون قانونيون (شركة مهنية ذات مسؤولية محدودة)

ليسن قالي البرج ١٢ و١٣، طريق الملك خالد

هاتف: ٠٤٠٠-٢١١ (١١) +٩٦٦، فاكس: ٠٤٠١-211-0401 (11) +966

تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية المحترمين

منهجنا في المراجعة (تتمة)

نظرة عامة (تتمة)

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية مراجعتنا بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة نشاطها فيه.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وتم النظر إلى هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند إبداء رأينا حولها، لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- الحصول على تخصيص سعر الشراء الذي أجراه خبير الإدارة ومراجعتنا.
- تقييم كفاءة وموضوعية وقدرات خبراء الإدارة استناداً إلى مؤهلاتهم وخبراتهم المهنية وتقييم استقلالهم.
- تقييم مدى ملاءمة استخدام الإدارة لنموذج التدفقات النقدية المخصومة لتحديد التقادم الاقتصادي للممتلكات والمصنع والمعدات والقيمة العادلة لحصة المجموعة الحالية في سامكو.
- أشركنا خبير التقييم الداخلي لدينا لمساعدتنا في تقييم مدى ملاءمة المنهجية المستخدمة، بما في ذلك اختبار معقولية معدل الخصم ذي الصلة ومعدل النمو طويل الأجل المستخدم في نموذج التدفقات النقدية المخصومة.
- التحقق من معقولية افتراضات الإدارة التي تستند إليها التدفقات النقدية مثل الأسعار المتوقعة للمنتجات، وهوامش الأرباح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء عبر خطط الأعمال المعتمدة.
- تنفيذ تحليلات حساسية على الافتراضات الرئيسية، وهي أساساً معدل النمو النهائي ومعدل الخصم، من أجل تقييم الأثر المحتمل لمجموعة من النتائج المحتملة.
- مراعاة مدى ملاءمة الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

الأمر الرئيسي للمراجعة

المحاسبة عن الاستحواذ على الشركة السعودية لمونمرات الأكريليك ("سامكو")

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، استحوذت المجموعة على الأسهم المتبقية بنسبة ٢٥٪ في شركة سامكو، التي كانت سابقاً مشروعاً مشتركاً، لتصبح مملوكة بالكامل للمجموعة. تمت المحاسبة عن الاستحواذ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣ "تجميع المنشآت" المعتمد في المملكة العربية السعودية. وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣، قامت المجموعة بالمحاسبة عن الاستحواذ بناءً على القيم العادلة المؤقتة للموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة كما في تاريخ الاستحواذ.

خلال السنة، أنهت المجموعة المحاسبة عن الاستحواذ على سامكو، مما نتج عنه تحقيق ربح من الشراء بالمقايضة بمبلغ ٣١٧ مليون ريال سعودي وخسارة في التقييم العادل للحصة الحالية في سامكو بمبلغ ٤١٦ مليون ريال سعودي.

لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة نظراً لتعقيد المحاسبة عن تجميع المنشآت وافتراضات الإدارة الهامة المتعلقة بما يلي:

- (١) تحديد القيم العادلة للموجودات المكتتاة والمطلوبات المفترضة.
- (٢) تحديد توقعات التدفقات النقدية ومعدل الخصم ومعدل النمو النهائي المستخدم في تحديد التقادم الاقتصادي للموجودات الملموسة المكتتاة والقيمة العادلة للحصة الحالية في سامكو.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥-١ حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية المتعلقة بتجميع المنشآت، والإيضاح رقم ٦ بشأن الإفصاح عن الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة، والإيضاح رقم ٤٥ بشأن الإفصاحات عن الأمور المتعلقة بتجميع المنشآت.

تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية المحترمين

منهجنا في المراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تقييم مدى معقولية تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض في القيمة، والتي اشتملت على تقييم التصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية على عمليات تقييم الانخفاض في القيمة التي تشمل تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة وتقدير المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات، أو وحدات توليد النقد حيث تم تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة.

- بالنسبة لنماذج قيمة الاستخدام، تقييم المنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لتقدير قيمة الاستخدام إضافة إلى مدى ملاءمة بيانات المدخلات المستخدمة في نماذج التدفقات النقدية المخصومة، وتضمن هذا ما يلي:

١. التحقق، على أساس العينة، من أن بيانات المدخلات في نماذج التدفقات النقدية المخصومة تتوافق مع المستندات الداعمة، مثل خطط العمل المعتمدة، ومقارنة الافتراضات مع النتائج التاريخية وبيانات السوق المنشورة، لا سيما فيما يتعلق بتسعير المبيعات، ومقارنة النتائج الفعلية للسنة الحالية مع توقعاتها.

٢. اختبار معقولية الافتراضات الرئيسية مثل نمو الأعمال المستقبلية في الفترة المتوقعة ومعدلات النمو النهائي ومعدلات الخصم. تم إشراك خبراء التقييم الداخليين لدينا لمساعدتنا في تقييم معقولية المنهجية التي تستند إليها حسابات قيمة الاستخدام، ومعقولية معدلات الخصم ومعدلات النمو النهائي المقترضة في النماذج والدقة الحسابية للنماذج.

- إجراء تحاليل الحساسية على الافتراضات الرئيسية المستخدمة في حساب قيمة الاستخدام من أجل تحديد الافتراضات الرئيسية التي يجب التركيز عليها وتقييم الأثر المحتمل لمجموعة من النتائج المحتملة.

- تقييم كفاءة وموضوعية وقدرات خبراء الإدارة المستخدمة لتقييم ترونوكس استناداً إلى مؤهلاتهم وخبراتهم المهنية وتقييم استقلالهم.

- مراعاة مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

تقييم الانخفاض في قيمة الممتلكات والمصنع والمعدات والمشاريع قيد التنفيذ وموجودات حق الاستخدام والاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة محتسبة بطريقة حقوق الملكية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان لدى المجموعة ممتلكات ومصنع ومعدات بمبلغ ٢,٨٦٦ مليون ريال سعودي، ومشاريع قيد التنفيذ بمبلغ ٦٨ مليون ريال سعودي وموجودات حق الاستخدام بمبلغ ٩٤ مليون ريال سعودي واستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة محتسبة بطريقة حقوق الملكية بمبلغ ١٠,٠٥١ مليون ريال سعودي.

تقوم الإدارة بإجراء تقييم في كل فترة تقرير للنظر فيما إذا كانت هناك أي أحداث أو ظروف (محفزات الانخفاض في القيمة) تشير إلى أن القيم الدفترية لهذه الموجودات أو وحدات توليد النقد ("وحدات توليد النقد") قد لا تكون قابلة للاسترداد. وفي حالة وجود أي مؤشر من هذا القبيل، تقوم الإدارة بتقدير القيم القابلة للاسترداد للموجودات ذات الصلة، أو وحدات توليد النقد، لتسجيل نفقات الانخفاض في القيمة ذات الصلة.

يتطلب تحديد القيم القابلة للاسترداد، التي تمثل قيمة الاستخدام أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، أيهما أعلى، من الإدارة أن تحدد ثم تقدر القيم القابلة للاسترداد للموجودات أو وحدات توليد النقد التي تنتمي لها الموجودات. تركز القيم القابلة للاسترداد، في حال كونها قيمة الاستخدام، على وجهة نظر الإدارة عن المدخلات الأساسية، والتي تتضمن على سبيل المثال النمو المستقبلي للأعمال في الفترة المتوقعة بالإضافة إلى ظروف السوق الخارجية ومعدلات النمو النهائي ومعدلات الخصم الأنسب.

- تضمنت بعض الموجودات أو وحدات توليد النقد المحددة والتي تنتمي إليها الموجودات، حيث حددت الإدارة مؤشرات الانخفاض في القيمة، ما يلي:

- فيما يتعلق بوحدة توليد النقد لمشروع سلاجرج، حددت الإدارة أن القيمة القابلة للاسترداد كانت أقل من القيمة الدفترية مما أدى إلى خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ ١,٧٦٨ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

- فيما يتعلق بوحدة توليد النقد لسامكو، حددت الإدارة أن القيمة القابلة للاسترداد كانت أقل من القيمة الدفترية مما أدى إلى خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ ٣٤٠ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

- فيما يتعلق بإحدى الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، ترونوكس، سجلت خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ ٤٦٤ مليون ريال سعودي؛ تمثل بشكل رئيسي تعديلاً على الزيادات المتعلقة بالاستحواذ المدرجة في القيمة الدفترية على مستوى المجموعة.

اعتبرنا هذا أمراً رئيسياً للمراجعة نظراً للحكم المنصن من تحديد محفزات الانخفاض في القيمة والتعقيد الكامن لتقدير القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١١-٥ حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة هذه الموجودات، والإيضاح رقم ٦ بشأن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة، والإيضاحات رقم ٨ و ٩ و ١٠ والإيضاح رقم ١٢-١ بشأن الإفصاحات عن الأمور المتعلقة باعتبارات الانخفاض في قيمة الموجودات أو وحدات توليد النقد المعنية.

تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية المحترمين

منهجنا في المراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

المحاسبة عن إعادة هيكلة القروض من البنوك التجارية

فحص الوثائق الرئيسية بما في ذلك اتفاقيات القروض التجارية الجديدة لفهم الشروط المعدلة وتوقيت فعالية إعادة الهيكلة والتسوية وآلية إعادة التمويل.

اختبار المدفوعات النقدية المقدمة للمقرضين المشاركين وتقييم الأدلة الداعمة للتنازل/ الإبراء من التزامات القرض التجاري المتبقية الناشئة عن عملية التسوية.

تقييم ما قامت به الإدارة لتقييم إطفاء الالتزام القائم، بما في ذلك المحاسبة عن رسوم وتكاليف إعادة الهيكلة والتحقق من احتساب الربح الناتج.

قمنا بمساعدة من خبراء التقييم الداخلي لدينا بتقييم المنهجية المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للقروض التجارية المعاد تمويلها عند الإثبات المبدئي، بما في ذلك تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير معدل الفائدة في السوق.

مراعاة مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

- خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أكملت المجموعة إعادة هيكلة قروض من بنوك تجارية متعلقة ببعض الشركات التابعة للمجموعة. كجزء من عملية إعادة الهيكلة هذه، شارك المقرضون في ذلك عبر دفعة مقدمة وتنازل؛ وذلك من خلال موافقتهم على تنازل جزئي عن قروض بمبلغ ١,٠١١ مليون ريال سعودي عن طريق تسوية قروض بمبلغ ١,٧٦١ مليون ريال سعودي مقابل دفعة مقدمة بمبلغ ٧٥٠ مليون ريال سعودي. تم إعادة تمويل القروض المتبقية بمبلغ ١,٣٠٩ مليون ريال سعودي بمعدل ربح تفضيلي وفترة سداد ممتدة.

تمت المحاسبة عن إعادة الهيكلة على أنها تعديل جوهري أدى إلى إلغاء إثبات الالتزام الحالي وإثبات التزام جديد بقيمته العادلة المحتسبة على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام معدل خصم مناسب يعكس ظروف السوق القائمة في تاريخ سريان إعادة الهيكلة.

لقد اعتبرنا ذلك أمراً رئيسياً للمراجعة بسبب الأحكام والتقدير والافتراضات الهامة للإدارة المتعلقة بما يلي:

(١) تحديد ما إذا كانت المجموعة قد تم إغافؤها بشكل قانوني من التزاماتها.

(٢) تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية المعدلة قد أدت إلى تعديل أو إطفاء الالتزام.

(٣) تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الجديدة بما في ذلك تقدير سعر الفائدة في السوق ذي الصلة.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥-٢٠ حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، والإيضاح رقم ٦ بشأن الإفصاح عن الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة، والإيضاح رقم ٢٥-٢ بشأن الإفصاحات عن الأمور المتعلقة بالبنوك التجارية.

تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية المحترمين

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من التقرير السنوي، لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها، التي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي، أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتنتمكن من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية المحترمين

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة، للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة، كأساس لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وفحص أعمال المراجعة التي يتم تنفيذها لأغراض المراجعة للمجموعة. ونظّل المسؤولين الوحيدين عن رأينا.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.
- كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وإن لزم الأمر، التصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمرًا ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

برايس وترهاوس كوبرز

بدر إبراهيم بن محارب
ترخيص رقم ٤٧١

٢٦ رمضان ١٤٤٧ هـ
(١٥ مارس ٢٠٢٦)

